

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١ صفر سنة ١٣٨٥ هـ . الموافق ١ حزيران سنة ١٩٦٥ م . العدد ١٨٤٣

القرارات

صفحة	مجلس الامة
٧٠١	قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٥ قانون مياه مدينة عمان
٧٠٣	قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٥ قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المياه
٧١٤	قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥ قانون معدل لقانون استقلال القضاة
٧١٦	قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٥ قانون موقت معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية
٧١٨	قرار رقم (٥) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٧١٩	

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

٧٠٠

أعلن بان الشركة العادية العامة المسماة شركة سيارات بوسنغ الاردنية ومركزها عمان المنشور اعلان تسجيلها في الملحق رقم ١ للعدد (١٣٩٥) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢٥ قد وفقت اوضاعها بمقتضى قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ وتسجلت في سجل الشركات العادية العامة تحت رقم (٨٦١) بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٤ هذا ولم يطرأ اي تغيير على غايات الشركة الا ان التغييرات التالية قد طرأت عليها :-

١ - التغيير الحاصل في الشركاء :

أ - انسحب من الشركة :

١ - السيد كمال حمدي منكو

٢ - السيد عبد الكريم بليسي

٣ - السيد خليل الخوري

ب - انضم الى الشركة :

السيد عبد محمد القواسمي

٢ - التغيير الحاصل في حصص الشركاء

اسم الشريك	الحصة قبل التغيير	الحصة بعد التغيير
الحاج اسحق القواسمي	٢٥٪	٧٥٪
عبد محمد القواسمي	-	٢٥٪

٣ - التغيير الحاصل في الشركاء المفوضين
بإدارة الشركة وتولي شؤونها والتوقيع نيابة عنها .

الحاج اسحق القواسمي منفردا .

مراقب الشركات
علي الهنداوي

أعلن بان الشركة المساهمة العمومية المسماة شركة التوفير والاستثمار المساهمة المحدودة ومركزها عمان المنشور اعلان تسجيلها في العدد ١٤٥٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥ قد وفقت اوضاعها بمقتضى قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ حيث عدلت عقد تأسيسها ونظامها الداخلي بما يتفق واحكامه وسجلت في سجل الشركات المساهمة العمومية تحت رقم (٥٥) بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٢ .

مراقب الشركات
علي الهنداوي

هكذا من الأشهر

نحي الرئيس للعلامة محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب الهاشمي

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور

نأمر بما هو آت :-

تفرض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتباراً من صباح يوم الاثنين الواقع في ١٠/٥/٦٥.

١٩٦٥/٤/٢٩

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء

وصفي التل

وزير الداخلية

عبد الوهاب الجبالي

هكذا من الشاهل

نحي الرئيس للعلامة محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب الهاشمي

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٨٢ من الدستور

نأمر بما هو آت :-

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في الارادة الملكية الصادرة بتاريخ ٢٥/٢/١٩٦٥ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها :-

١ - مشروع قانون المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده لسنة ١٩٦٥ .

٢ - مشروع قانون معدل لقانون تسوية ديون المزارعين الموقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ .

٣ - مشروع قانون العفو العام لسنة ١٩٦٥ .

١٩٦٥/٤/٣

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء

وصفي التل

وزير الداخلية

عبد الوهاب الجبالي

نموذج للنسخة من المذكرة للمجلس الوطني

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٥

قانون مياه مدينة عمان

المادة ١

يسمى هذا القانون (قانون مياه مدينة عمان لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تفسير الاصطلاحات

يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك . -

- (الوزير) رئيس الوزراء
- (المجلس) مجلس امانة العاصمة .
- (امين العاصمة) امين مدينة عمان .
- (اللجنة) اللجنة التي يعينها المجلس بموجب المادة (٤) من هذا القانون .
- (المصلحة) مصلحة مياه مدينة عمان .
- (المدير) المدير القائم بأعمال مصلحة المياه .
- (المحكمة) المحكمة ذات الصلاحية .
- (السلطة) سلطة المياه المركزية .
- (طبيب الامانة) الطبيب الصحي لمدينة عمان .
- (حدود التزويد) حدود امانة مدينة عمان ، البلدية القائمة في أي وقت ، والمناطق البلدية التي قد تضاهيها من وقت لآخر ، بموافقة الوزير .
- (الاماكن) تشمل الاراضي .
- (السنة المالية) تعني المدة التي تبدأ من تاريخ اول نيسان وتنتهي بتاريخ ٣١ آذار الذي يليه .

(السنة المبحوث عنها) تعني ، لغايات المادة (١٤) الفقرة (١) من هذا القانون مدة الاثني عشر شهراً التي تنتهي بتاريخ سابق لتاريخ تقديم اقتراح لاصدار أمر بمقتضى تلك المادة .

(الاجتماع السنوي) أول اجتماع تعقده اللجنة في السنة الجارية بعد تعيينها ويعني فيما بعد ، أول اجتماع تعقده اللجنة بعد ان يتم تعيينها السنوي من قبل المجلس .

(المستهلك) الشخص المزود ، او الذي على وشك ان يزود ، بالمياه من قبل المجلس .

(المالك) الشخص الذي يستلم حالياً ايجار الاماكن لحسابه الخاص ، او بصفته وكيل او قوماً ، او الشخص الذي يحق له استلام الايجار لو كان المكان مؤجراً .

(الانبوب الرئيسي) الانبوب الذي يمدده المجلس بغية توزيع المياه بصورة عامة ، وليس للمستهلكين كأفراد ، وتشمل أي جهاز مستعمل مع ذلك الانبوب .

(انبوب التوزيع) تعني ذلك الجزء من الانبوب المعد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي الى الاماكن المزودة بها ، او الذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي ، او الذي يكون خاضعاً لذلك الضغط لولا انتقال حنفية (وكلمة حنفية لا تشمل المحبس « ستوبكوك ») .

(انبوب الوصل) ذلك الجزء من انبوب التوزيع الواقع بين خطوط المجلس الرئيسية والمحبس ، وفي حالة عدم وجود محبس تعني ذلك الجزء من انبوب التوزيع الواقع بين خطوط المجلس الرئيسية وحافة الشارع المتد في الخط الرئيسي .

(انبوب التزويد) تعني ذلك الجزء من انبوب التوزيع الذي ليس انبوب وصل .

(أجهزة المياه) تشمل الانابيب والحفريات والمحابس والصمامات والحلقات والعدادات ومستودعات المياه والحمامات والمراحض والأجهزة المماثلة الأخرى التي لها علاقة بتزويد واستعمال المياه .

(تزويد المياه بالجمله) كمية المياه التي تأخذها أية مصلحة مياه لتزويدها .

(الغايات المنزلية) غايات الشرب والغسيل والمتطلبات الصحية المنزلية للمستهلك ولعائلته المتقدمة معه .

المادة ٣ - الواجبات والمسؤوليات المفروضة بمقتضى هذا القانون

ابتداء من بدء تنفيذ أحكام هذا القانون يقوم المجلس بتنفيذ الواجبات والمسؤوليات المترتبة عليه :-

- أ - تأمين الحصول على كميات كافية من المياه لحاجات السكان المقيمين ضمن حدود التزويد .
- ب - حماية تلك المياه من التلوث .
- ج - توزيع كميات وافرة من المياه النقية للغايات المنزلية ضمن حدود التزويد .
- د - المحافظة على تلك المياه وعلى حسن استعمالها .
- هـ - القيام بكل ما يلزم لتنفيذ الواجبات والمسؤوليات المترتبة على المجلس بموجب هذا القانون ، بما في ذلك دراسة الاستهلاك والمتطلبات الحالية ، وتقدير المتطلبات المستقبل ، ووضع وتنفيذ اقتراحات من شأنها مجابهة المتطلبات الحالية والمستقبلية ضمن حدود التزويد .

هكذا من المأهول

المادة ٤ - تأسيس مصلحة مياه وتعيين لجنة

١ - يقوم المجلس بتحقيقاً لغايات هذا القانون وبغية تنظيم وتنفيذ الواجبات والمسؤوليات المترتبة عليه بموجب هذا القانون بشكل أفضل بتأسيس مصلحة مياه ، يطلق عليها اسم مصلحة مياه مدينة عمان ، وتعيين لجنة يعهد إليها ممارسة صلاحيات المجلس مع أية قيود يرى المجلس ضرورة لها ، باستثناء صلاحية فرض النماط المياه ، والحصول على قروض مالية .

٢ - ان تعين اللجنة وتشكيلها واجتماعاتها واجراءاتها يتم بموجب انظمة تصدر استناداً الى هذه المادة .

٣ - تعتبر المصلحة دائرة من دوائر امانة العاصمة .

المادة ٥ - تعيين الموظفين :

١ - يعين المجلس مديراً ومجسماً وأميناً للسر للمصلحة من ذوي الكفاءة وموظفين ومستخدمين آخرين حسبما يرى ضرورياً للقيام على احسن وجه بالواجبات المترتبة عليه بمقتضى هذا القانون . ويجوز للمجلس ان يدفع للسدير والمحاسب وامين السر . والموظفين . والمستخدمين الآخرين الذين يعينهم الاجور المعقولة التي يقرها مراعياً في ذلك ضرورة استخدام اشخاص اختصاصيين من حيث العلم والخبرة مع مراعاة ما تقدم ، تطبيقاً بالنسبة لموظفي والمصلحة انظمة موظفي البلديات المعمول بها في أي وقت ، والمطابقة على موظفي الامانة من حيث شروط العمل وحقائق وواجبات الموظفين والمستخدمين .

٢ - لا يجوز في أي حال من الاحوال قيام شخص واحد بأكثر من وظيفة من الوظائف الواردة في البند (١) من هذه المادة .

المادة ٦ - تحويل وملكية الموجودات

أ - اعتباراً من بدء العمل بهذا القانون ، تصبح جميع ما تملكه مصلحة المياه من الاراضي والابنية والمرافق ومصادر المياه وأية حقوق أخرى والصلاحيات والامتيازات وكافة الآلات والانياب الرئيسية والفرعية والعدادات والتجهيزات والمحطات والمستودعات وقطع الغيار والادوات والاجهزة والعربات والمخازن والمخططات والسجلات والاموال النقدية والقود والكتب والتقارير وأية أشياء موجودة بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣١ او يحتمل ان تحصل عليها بعد ذلك التاريخ لغايات اعمال المياه ملكاً للمصلحة .

ب - اعتباراً من بدء العمل بهذا القانون تنتقل التزامات الامانة التي تكبدها في سبيل مصلحة المياه قبل العمل بهذا القانون الى مصلحة مياه مدينة عمان كما تتحمل المصلحة المذكورة أية التزامات تنشأ بعد نفاذ هذا القانون كنتيجة لممارستها اعمالها .

المادة ٧ - صلاحيات الحصول على حقوق المياه

١ - يجوز للمجلس ان يحصل بطريق الاتفاق على حق اخذ المياه من أي جدول او مصدر أخسر ، شريطة الا يكون مثل هذا الاتفاق ساري المفعول إلا بعد موافقة الوزير عليه .

٢ - يجوز للوزير بناء على طلب المجلس ان يصدر أمر استيلاء اجباري بمنح المجلس بموجب حق اخذ المياه من أي جدول او مصدر آخر بموجب شروط يعينها في الامر المذكور .

المادة ٨ - صلاحية استملاك الاراضي

١ - يجوز للمجلس بموجب هذه المادة ان يستملك الاراضي لغايات المصلحة بالاتفاق سواء كان ذلك عن طريق الشراء او الاستئجار او المبادلة شريطة ان لا يكون مثل هذا الاتفاق ساري المفعول إلا بعد موافقة الوزير عليه .

٢ - يجوز للوزير بناء على طلب المجلس ان يصدر أمراً لاستملاك الاراضي الضرورية اجبارياً لأي مسن غايات المصلحة .

٣ - يلغى أي حق مرور خاص عبر الاراضي التي يحق للمجلس استملاكها لغايات هذا القانون اجبارياً ، وذلك بموجب قرار يتخذه المجلس ويبلغه لصاحب ذلك الحق ، ويشترط في ذلك ان لا يتم الالغاء إلا بعد انقضاء شهر من تاريخ الاستملاك او من تاريخ اشعار صاحب الحق ، ويعمل بالتاريخ المتأخر منهما .

٤ - يدفع المجلس تعويضاً لصاحب الحق يوافق الوزير على مقداره . وللمالك حق اقامة الدعوى للاعتراض على التقدير لدى المحكمة المختصة .

المادة ٩ - صلاحية استملاك آبار المياه

يجوز للمجلس بواسطة اشعار غير قابل للالغاء ، الطلب من مالك أي بئر او بئر غاطس ، أن يبيع حقوقه للمجلس . بسعر يتفق عليه بين المالك والمجلس بحالة عدم التوصل الى اتفاق ، بالسعر الذي يعينه محكم او محكمون يعينهم الوزير ويشترط في ذلك ان لا يمارس المجلس هذه الصلاحية الا اذا : -

١ - تمكن من تأمين الكميات الكافية من المياه لاستهلاك المالك في الاماكن العائدة له وبصرف النظر عن حاجات عملائه .

٢ - وافق الوزير على السعر الذي سيدفع ثمناً لذلك البئر او البئر الغاطس .

المادة ١٠ - اتفاقيات التوريد بالجملة

يجوز للمجلس الاتفاق مع أي شخص او هيئة مؤلفة من عدة أشخاص أو بلدية . على اخذ المجلس كميات من المياه بالجملة ، شريطة أن يوافق الوزير على مثل هذه الاتفاقية .

المادة ١١ - بيع الاراضي الخ

يجوز للمجلس بموافقة الوزير ان يبيع او يتصرف في أية اراضي او موجودات أخرى عائدة للمصلحة .

المادة ١٢ - ثمن الاراضي والموجودات

يستعمل المجلس الاموال الرأسمالية التي يحصل عليها نتيجة بيعه أية ارض او موجودات أخرى عائدة للمصلحة كما يلي : -

أ - أولاً لتخفيض قيمة الاموال الرأسمالية التي استندتها .

ب - ثانياً لتطوير رأسمالي جديد .

ج - ثالثاً لزيادة الاحتياطي .

د - سراًباً لمشاريع لتخفيض اسعار المياه .

هذه من المأهول

المادة ١٣ - منع حفر آبار جديدة

يجوز للمجلس ان يصدر امرا بمنع استخراج المياه الجوفية ضمن حدود التزويد الا عن طريق الابار الابار الفاوسة الموجودة .

المادة ١٤ - التصريح عن كميات المياه المسحوبة من الآبار

- ١ - يجوز للمجلس ان يصدر امرا يطلب بموجبه من مالك أي بئر أو بئر غاطس ان يقدم تعريفا عن :
 - أ - مجموع كمية المياه المستخرجة خلال السنة المبحوث عنها او .
 - ب - اعلی نسبة لاستخراج المياه في مدة ٢٤ ساعة خلال السنة المذكورة .
- ٢ - يعتبر أي تصريح يقدم بموجب الفترة الأولى من هذه المادة بينة قاطعة على ما ورد فيه إلا ان للمجلس حق الطعن في صدق الكميات المستخرجة ، وفي نسبة الاستخراج امام المحكمة .
- ٣ - يحق للمحكمة ان تقرر نهائياً مجموع الكميات المستخرجة وأعلى نسبة للاستخراج في الحالة المشار إليها في الفترة الثانية من هذه المادة ، ولها ان تأخذ بعين الاعتبار .

أ - حجم أية مضخة او مضخات

ب - فحص واختبار البئر الغاطس .

ج - الغاية التي استعملت من اجلها المياه المستخرجة .

د - الكميات التي يمكن اقتناع المحكمة بانها بيعت ، او تم التصرف بها بصورة أخرى .

هـ - كمية المحروقات التي استهلكت بغية الاستخراج وفي سبيله .

و - أية ظروف أخرى .

المادة ١٥ - نشر الاوامر

ينشر أي أمر يصدر بموجب المادتين (١٣) او (١٤) في صحيفة ، او صحف توزع ضمن حدود التزويد وتعلق نسخة منه في محل بارز في مبنى الامانة .

المادة ١٦ - العقوبات المترتبة على استخراج مياه من ابار جديدة

عند صدور ونشر امر بموجب المادتين ١٣ و ١٥ يعتبر جرماً استخراج المياه من مصدر جوفي غير الابار او الابار الفاوسة ، الموجود بتاريخ صدور ونشر الامر المذكور ويعاقب مرتكبه بغرامة لا تقل قيمتها عن (١٠) دينار ولا تتجاوز (٥٠) ديناراً ، وذلك بالإضافة الى تضمينه نفقات اغلاق البئر او ازالة أية انشاءات تتعلق بالبئر التي تنكدها المصلحة في سبيل ذلك .

المادة ١٧ - الغرامات المترتبة على استخراج المياه من الآبار

الموجودة بنسبة اعلی من النسبة المصرح بها

بعد صدور الامر المشار اليه في المادتين ١٤ و ١٥ ونشره ، لا يجوز استخراج المياه من أي بئر أو بئر غاطس بكمية ، او بنسبة تزيد عن الكمية او النسبة المذكورة في التصريح المعطى بموجب المادة ١٤ (١) او التي تقرتها المحكمة بموجب المادة ١٤ (٣) ويعاقب كل من خالف ذلك بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تتجاوز المائة ديناراً .

المادة ١٨ - تقدير السنة الحالية

يقوم المجلس في أقرب وقت بعد نفاذ هذا القانون باعداد تقدير الدخل والنفقات على اساس حساب الواردات للسنة المالية الجارية .

المادة ١٩ - التقرير والتقدير

يقوم محاسب المصلحة بتقديم تقرير للمجلس قبل شهر من بدء السنة المالية على الاقل يضمنه جميع الوقائع والمعلومات اللازمة لتمكين المجلس من تقدير المبلغ المطلوب خلال السنة المالية التالية . لتغطية العجز المتوقع في السنة المالية الحالية . والنفقات والمصاريف الناشئة عن قيام المجلس بتنفيذ حقوقه واجباته والتزاماته بموجب هذا القانون . بما في ذلك تسديد قيمة الفائدة والاقساط المترتبة على قروض المصلحة .

المادة ٢٠ - فرض اثمان المياه

- ١ - يحدد المجلس بموجب قرار يتخذه ويقوم بنشره قبل ١ نيسان من كل سنة اثمان المياه لسنة المالية التالية بأسعار كافية للحصول على الاقل على المبلغ المقدر بموجب المادة ١٩ من هذا القانون . بالإضافة لأي مبلغ قد يرغب المجلس اقتطاعه لحساب الاحتياطي وحساب التجديد أو لأي منها .
- ٢ - يفرض المجلس نفس الاثمان على جميع مستهلكي المياه الذين يستعملونها لغايات وفي ظروف مماثلة . الا ان ذلك لا يمنعه من تخفيض تلك الاثمان بنسبة لا تتجاوز ٥٠٪ لاستعمال المستشفيات والمدارس والمؤسسات الخيرية وما يماثلها .
- ٣ - تطبق احكام الجزء الثامن من نظام مصلحة مياه امانة العاصمة (تنظييم العمل لسنة ١٩٦٤ او أي تعديلات له فيما يتعلق باثمان المياه واسسها وتقديرها واستيفاءها وما اشبه ذلك من الامور .

المادة ٢١ - الحساب العام وحفظ النقود

- ١ - تنقل كافة مقبوضات المصلحة لصندوق عام خاص بها وتصرف جميع المدفوعات من ذلك الصندوق الا اذا ورد نص صريح بخلاف ذلك في هذا القانون .
- ٢ - يقوم المجلس بعمل الترتيبات الامنية والفعالة لاستلام المبالغ التي تدفع له وتلك التي يقوم بدفعها بالنسبة للمصلحة وتنفيذ هذه الترتيبات تحت اشراف محاسب المصلحة .

المادة ٢٢ - استعمال الواردات

- ١ - يستعمل المجلس كافة النقود التي يقبضها كواردات للمصلحة بما في ذلك اية مبالغ مدورة من أية سنة سابقة حسب الاولويات التالية :
- اولاً - لدفع مصاريف اعمال المصلحة وجهازها ونفقات الصيانة المتعلقة بها بما في ذلك جميع النفقات والمصاريف والغرامات المترتبة على المصلحة .
- ثانياً - لتسديد المبالغ السنوية المستحقة على حساب القروض غير المملدة والتي كان المجلس قد استلفها للمصلحة قبل بدء العمل بهذا القانون .
- ثالثاً - لتسديد فائدة واقساط القروض التي استلفها المجلس للمصلحة بعد بدء العمل بهذا القانون .

هذا من الأصول

رابعاً - يدفع أية مصاريف أخرى يفرضها هذا القانون والتي ليست من المصاريف التي يجوز قيدها على حساب رأس المال .

خامساً - لتوسيع وتحسين أعمال المصلحة أو إنشاء اشغال جديدة تتعلق بها أو لتوفير رأس المال عملي للمصلحة ان رأى المجلس ذلك مناسباً .

سادساً - لا تقطاع مبلغ حساب الاحتياطي المنصوص عنه في المادة ٢٥ من هذا القانون ان رأى المجلس ذلك مناسباً .
سابعاً - لا تقطاع مبلغ حساب التجديد المنصوص عنه في المادة ٢٦ من هذا القانون ان رأى المجلس ذلك مناسباً .
٢ - يدور الى السنة التالية اي رصيد قد يتبقى في أية سنة بما في ذلك الرصيد المدور من السنة السابقة .

المادة ٢٣ - بيان عن العجز أو الزيادة

يعلم المجلس بقرار يتخذه وينشره في مكان بارز في قاعة الامانة او في الصحف المحلية باقرب فرصة بعد نهاية السنة المالية عن قيمة زيادة او نقص مقبوضات تلك السنة المالية عن مصروفات المصلحة وفي حالة وجود زيادة يعلن المبلغ الذي سيحوله حساب الاحتياطي وحساب التجديد أو لأي منهما .

المادة ٢٤ - نشر التقرير وكشف الحساب

يقوم المجلس باقرب فرصة بعد نهاية كل سنة مالية بتحضير تقرير وكشف عن حسابات المصلحة لتلك السنة المالية ويعمل الترتيبات اللازمة لأطلاع أي شخص مكلف بدفع ضريبة أو أي شخص يدفع أو يكون مسؤولاً عن دفع ثمن المياه للمجلس على ذلك التقرير والكشف أو على نسخ منهما في أي وقت معقول .

المادة ٢٥ - حساب الاحتياطي

يجوز للمجلس ان يقتطع في أية سنة من واردات المصلحة المبالغ التي يراها مناسبة لتكوين حساب احتياطي والاحتفاظ به من أجل تغطية أي عجز في دخل المصلحة أو لمجابهة أية مطالبه غير اعتيادية أو ادعاء طارئ قد يتعرض المصلحة لها في أي وقت أو للقيام بنفقات تجديد أو تصليح أو توسيع أو تحسين أي جزء من الانشاءات التي تكون جزءاً من المصلحة .

المادة ٢٦ - حساب التجديد

يجوز للمجلس ان يقتطع في أية سنة من واردات المصلحة المبالغ التي يراها مناسبة لتكوين حساب للتجديد والاحتفاظ به من أجل دفع نفقات تجديد السيارات الميكانيكية التي تكون جزءاً من المصلحة ومن أجل تعيين المبالغ التي تقتطع لهذا الغرض يؤخذ بعين الاعتبار عمر السيارات المتوقع وثمنها .

المادة ٢٧ - استثمار الاموال

يجوز ان تستثمر المبالغ الموجودة في حساب الاحتياط وحساب التجديد حسبما يراه المجلس مناسباً وبموافقة الوزير الى حين استعمالها لغايات هذين الحسابين ومع مراعاة الحد الاعلى المنصوص عنه في المادة ٢٥ يجوز استثمار الفائدة والأرباح الناشئة عن تلك الاموال بنفس الطريقة .

المادة ٢٨ - واجبات المجلس بالمعونات

في حالة نقص واردات المصلحة عن نفقاتها خلال سنتين ماليتين متتاليتين وفي كل سنة منهما يقوم المجلس بتسديد العجز من واردات المجلس الاخرى .

المادة ٢٩ - حق المجلس بتقديم المعونات

بالاضافة الى الواجب المترتب على المجلس بمقتضى المادة ٢٨ من هذا القانون يجوز للمجلس ان يقدم معونات من اموال الامانة للقيام بمصاريف المصلحة كما يجوز له ان يقبل المعونات لغايات المصلحة من الحكومة او من السلطة او من اية هيئة مهما كانت صفتها .

المادة ٣٠ - تدقيق ومراقبة الحسابات

- ١ - تكون حسابات المصلحة خاضعة للتفتيش من قبل أي عضو من اعضاء المجلس في أي وقت معقول .
- ٢ - تدقق حسابات المصلحة سنوياً من قبل مدققي حسابات مرخصين او من قبل ديوان المحاسبة حسبما يقرر المجلس بموافقة الوزير .

المادة ٣١ - صلاحية الاستدانة

للمجلس صلاحية استدانة المال لغايات المصلحة في حدود المبالغ وبموجب الشروط التي يوافق عليها الوزير .

المادة ٣٢ - تبادل المعلومات

تبلغ السلطة المجلس أية معلومات قد تصل اليها بمقتضى المواد ٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من نظام مراقبة المياه البخوفية لسنة ١٩٦١ وتعلق بأي بئر أو حفريات ضمن حدود التزويد ويقوم المجلس بتبليغ السلطة اية معلومات من هذا النوع قد تصل اليه .

المادة ٣٣ - نقاوة المياه وتقارير العينات

- ١ - على طبيب الامانة ان يأخذ أو يأمر بأخذ عينات من المياه بفترات منتظمة متعددة من اماكن مختلفة ضمن حدود التزويد وان يعمل الترتيبات اللازمة لفحصها وتحليلها كيميائياً وبيولوجياً .
- ٢ - يقدم الطبيب تقاريراً للمجلس بفترات منتظمة وعليه ان يتخذ بدون تأخير الاجراءات اللازمة على اساس نتائج فحص وتحليل عينات المياه .
- ٣ - يقدم طبيب الامانة للمجلس تقريراً خطياً مرة على الاقل في كل سنة حول مدى نقاوة المياه وبشكل التقرير خلاصة فحص وتحليل المياه خلال المدة التي يشملها التقرير .
- ٤ - توزع نسخ عن تقرير طبيب الامانة المشار اليه في الفقرة ٣ كما يلي : -
أ - ترسل نسخة لكل عضو في المجلس .
ب - ترسل نسخة لمدير المصلحة .
ج - ترسل نسخة لوزير الصحة أو لأية هيئة او دائرة حكومية يعينها المجلس من وقت لآخر .
د - تودع نسخة في مكاتب المصلحة واخرى في مكاتب الامانة لاطلاع أي مستهلك مياه عليها .

هذا من المجلد

٥ - يقوم طبيب الامانة بعمل الترتيبات لفحص جميع الاشخاص :-

الموظفين في المصلحة والذين يقومون باعمال الانشاءات والتصليلحات وتسيير الأشغال فحصاً طبياً . يعاد فحص كل موظف اصاب بمرض في الامعاء للتأكد من شفاؤه من أي مرض ينقل بواسطة المياه .

المادة ٣٤ - تزويد المياه لغير الغايات المنزلية

يجوز للمجلس ان يزود أي مستهلك ، ضمن حدود التزويد ، بمياه لغايات غير الغايات المنزلية . بالامعار ووفقاً للشروط التي يراها مناسبة . شريطة ان يكون اسعار تلك المياه معادلة للاسعار التي يستوفها المجلس من المستهلكين الاخرين الذين يستعملون المياه لنفس الغايات بظروف مماثلة .

المادة ٣٥ - منع او تقييد استعمال المياه

١ - اذا رأى المجلس ان هنالك نقص او ان نقصاً قد يطرأ في المستقبل في كمية المياه المدة للتوزيع . يجوز له ان يمنع ، او ان يفرض قيوداً ، للمدة التي يراها ضرورية على استعمال المياه لأي غرض .

٢ - يجب حيناً كان ذلك مستطاعاً . اخطار مستهلكي المياه بصورة معقولة بالنمى او التحديد المشار اليه بالفقرة السابقة . وقبل البدء بتنفيذه .

٣ - كل من يخالف شروط ذلك المنع او التقييد يعاقب بعد ادانته بغرامة لا تتجاوز قيمتها (٥٠) ديناراً .

المادة ٣٦ - انظمة لمنع ضياع المياه

١ - يجوز للمجلس اصدار انظمة لمنع ضياع المياه . والاستهلاك غير الضروري وسوء استعمال المياه . التي يقوم بتزويدها للمستهلك . او تلويثها .

٢ - يجوز ان تشمل هذه الانظمة على احكام من شأها :-

أ - تعيين حجم ونوعية ومواد وقوة وصنع وترتيبات وكيفية وصل وفصل وتغيير وتصليل الاجهزة التي تستعمل للمياه .

ب - منع استعمال اجهزة المياه التي تؤدي ، او قد يكون من المحتمل ان تؤدي نوعيتها او كيفية تركيبها او وصلها ، الى ضياع المياه او الاستهلاك الزائد ، او سوء الاستعمال . او خطأ في تقدير الكميات ، او التلوث او ارتجاج الانابيب .

٣ - في حالة مخالفة أي شخص احكام أية انظمة صادرة بمقتضى هذه المادة يجوز للمجلس بالاضافة لصلاحيته باتخاذ الاجراءات المنصوص عنها في تلك الانظمة ان يتخذ الخطوات اللازمة لتغيير ، او تصليل ، او استبدال الاجهزة العاللة للشخص المخالف ، او التي يستعملها ، والتي تكون غير مطابقة للمواصفات المنصوص عنها في الانظمة ، وفي هذه الحالة يجوز للمجلس ان يسترد المصاريف المعقولة التي تكبدتها في هذا الشأن ، بالطريقة التي تحصل بها الامانة اموالها من الشخص المخالف .

المادة ٣٧ - انظمة لمنع التلوث

١ - يجوز للمجلس اصدار انظمة لحماية المياه العاللة له ، او التي هو غل بالاستيلاء عليها من التلوث ، سواء كانت مياه سطحية او جوفية .

٢ - يجوز ان تشمل هذه الانظمة على :-

أ - تحديد للمنطقة التي يرى المجلس ضرورة مراقبتها من قبله .

ب - منع ، او تنظيم ، أي عمل معين ضمن تلك المنطقة .

٣ - عندما يجري تحديد منطقة كما هو مذكور اعلاه يجوز للمجلس ان يطلب من أي شخص يملك او يشغل مكاناً ضمن تلك المنطقة بموجب اشعار يبلغه للشخص المذكور . ان يقوم باعمال معينة يرى المجلس ان القيام بها ضروري لمنع تلوث المياه العاللة للمجلس واذا تخلف ذلك الشخص عن تنفيذ ما يطلب منه بموجب الاشعار يعاقب بعد ادانته ، بالغرامة المنصوص عنها في الانظمة لقيامه بعمل ممنوع بموجبها .

٤ - يجوز للمجلس بالاضافة الى حقه باتخاذ الاجراءات المنصوص عنها في الانظمة ان يقوم بنفسه بانجاز الاعمال وحفظها بحالة جيدة ويحق له في هذه الحالة أن يسترد المصاريف المعقولة التي يتكبدتها نتيجة ذلك من الشخص المتخلف بالطريقة التي تحصل بها الاموال البلدية .

المادة ٣٨ - تغيير حدود التزويد

يجوز للوزير بناء على طلب المجلس ان يأمر بتعديل حدود التزويد ، شريطة ان لا تشمل الحدود المعدلة منطقة توزيع تابعة لمصلحة مياه اخرى الا بموافقة تلك المصلحة ، ولا يجوز الامتناع عن الموافقة الا لاسباب معقولة وفي حالة نشوء خلاف عما اذا كانت هنالك اسباب معقولة للامتناع عن الموافقة تحال المسألة للوزير للفصل فيها .

المادة ٣٩ - صلاحية حفر الطرق

للمجلس في سياق ممارسة صلاحيته بموجب هذا القانون ، الحق بحفر الطرق والرصيف في أي شارع او جسر ويكسر أية مجاري او أنفة او نفق في ذلك الشارع او الجسر او فوقه او تحته ويشترط في ممارسة هذا الحق مراعاة الشروط الواردة في الجزء الثاني من نظام مصلحة مياه امانة العاصمة (تنظيم العمل) لسنة ١٩٦٤ او أية تعديلات له .

المادة ٤٠ - صلاحية استملاك عدادات المياه الموجودة

يجوز بأمر من الوزير تحويل المجلس صلاحية استملاك جميع عدادات المياه الموجودة والمستعملة بذلك الوقت في أية اماكن عن طريق الشراء او بأي طريقة اخرى وتصبح جميع تلك العدادات ملكاً للمجلس ابتداء من التاريخ المعين في الامر المذكور ويقوم المجلس ابتداء من ذلك التاريخ بصيانتها وتصليلها واستبدالها على حسابه ، كما يرى مناسباً ويشترط في ذلك ما يلي :-

أ - ان يكون للمجلس الحق ان يطلب من مالك أي عداد تصليله وفحصه من قبل المجلس على نفقة المالك قبل ان يتم استملاكه .

ب - اذا نشأت الحاجة لاصلاح العداد او صيانته او استبداله عن احوال مشغل المكان او عن أي عمل قام به متعمداً يجوز للمجلس ان يسترد مصاريف الصيانة او التصليل . أو التجديد المعقولة بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية الاخرى .

المادة ٤١ - صلاحية دخول الاماكن

١ - يحق لموظف المصلحة ان يدخل أي مكان في اوقات معقولة بعد ابراز مستند مصدق حسب الاصول أن طلب منه ذلك ، بنية التحقق من ارتكاب أية مخالفة في الحاضر او في الماضي لأحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

٢ - كل من يعيق متعمداً الموظف الذي خول صلاحية دخول الاماكن يعاقب بعد ادانته بغرامة لا تزيد قيمتها عن (٥) دنائير .

هذا من الأصول

المادة ٤٢

- ١- كل من ارتكب مخالفة بموجب هذا القانون أو أية أنظمة صادرة بموجبه يعاقب بعد ادائه وفي حالة عدم النص على عقوبة أخرى يعاقب بغرامة لا تتجاوز قيمتها (٥٠) ديناراً عن كل مخالفة وبغرامة خمسة دنائير عن كل يوم تستمر فيه بعد الادائه .
- ٢ - جميع الغرامات التي تحصل بموجب هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه تعتبر وارادت للمصلحة .

المادة ٤٣ - الاجراءات

- ١ - ينحصر حق اتخاذ الاجراءات بشأن المخالفات الناشئة عن هذا القانون او عن الأنظمة الصادرة او التي قد تصدر بموجبه بالمجلس او الشخص المضرر او الوزير .
- ٢ - المحكمة ذات الصلاحيه للنظر في جميع المخالفات والأمور المتعلقة بهذا القانون أو بالأنظمة الصادرة او التي قد تصدر بموجبه ، باستثناء استرداد النفقات التي قد يتكبدها المجلس في سبيل تنفيذ أحكام هذا القانون أو الأنظمة التي قد تصدر بموجبه هي محكمة أمانة العاصمة .

المادة ٤٤

- ١ - يقوم المجلس بتقديم الأنظمة . المشار اليها في المادة ٤ (٢) من هذا القانون كما يقوم أيضاً بتقديم أنظمة تتعلق بمد الأنابيب الرئيسية وحفر الشوارع وتزويد المياه للغابات المزراية والعمامة . وثبات قوة الضغط وكثبات التزويد ومد وصيانة أنابيب التزويد . والوصل والمنحابس وأثمان المياه واستيفاءها ومنع ضياع المياه والهدادات والأجهزة الأخرى ان مجلس الوزراء بالحصول على موافقة عليها .
- ٢ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس أن يصدر الأنظمة التي يراها ضرورية لتشكين المجلس من القيام بتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٤٥

يلغى أي قانون أو نظام آخر الى المدى الذي تعارض فيه احكامه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٤٦

رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٦٥/٥/١٨

أحمد بن طلال

وزير	وزير	وزير	وزير	رئيس
الصحة	العدل	الداخلية	المالية	الوزراء
أحمد أبو قورة	عبد الرحيم الواكد	عبد الوهاب المجالي	عز الدين المفتي	وصفي التل

محمد الحسين بن طلال
الملك الأردني الهاشمي

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٥

قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المياه

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المياه لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في الفقرة (د) من المادة الثالثة من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

يكون للسلطة ملاكها الخاص من الموظفين المصنفين وتسرى عليهم احكام قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الاصيل على ان تطبق على المصنفين منهم احكام نظام الموظفين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ ، او اي نظام او تشريع يخل محله ، واما الموظفون غير المصنفين فكمية تعيينهم وانهاء خدماتهم وجميع الامور الادارية الاخرى المتعلقة بهم تنظم بمقتضى أنظمة خاصة يضعها مجلس الوزراء .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٥ / أ - للسلطة ان تفرض رسوما لاعطاء الرخص على ان لا يتجاوز رسم الرخصة الواحدة عن ثلاثة دنائير بمقتضى نظام يضعه مجلس الوزراء بناء على تنسيب السلطة .

ب - لمجلس الوزراء بناء على توصية السلطة ان يصدر الأنظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (٢٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة (٢٠)

كل شخص يخالف أي حكم من أحكام هذا القانون أو الانظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد على (٥٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين ، والمحكمة المختصة بناء على طلب المدير العام للسلطة أو من يمثله امامها ان تأمر المخالف بازالة آثار المخالفة خلال مدة تعينها ، فاذا لم يتم بذلك فيحق للمحكمة ان تجيز لمدير السلطة ان يزيلها على نفقة المخالف .

١٩٦٥/٥/١٣

أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة وزير _____ رئيس الوزراء ووزير الدفاع
شؤون رئاسة الوزراء المالية _____ ارجية وزير الصحة بالوكالة
عبد الوهاب المجالي عز الدين المفتي حازم نسية وصفي التل

وزير _____ وزير _____ وزير المواصلات وزير الشؤون
الانشاء والتعمير العدل _____ برق وبريد الاجتماعية والعمل
عبد الرحيم الواكد فضل الدقموني

وزير المواصلات وزير _____ وزير _____
ميناء وطيران وسكك التربية والتعليم الاشغال العامة الاعمال
على الدجالي عبد اللطيف عابدين يحيى الخطيب ذوقان الهنداوي

وزير الداخلية _____ وزير _____ وزير _____
البلدية والقروية الزراعة _____ الاقتصاد الوط _____
فواد فرج جريس حدادين حاتم الزعبي

نحن السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وتأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥

قانون مؤقت معدل لقانون استقلال القضاء

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤقت معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع قانون استقلال القضاء رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف العبارة التالية الى آخر المادة الثانية من القانون الأصلي :-
(وأي قاض يعود امر تعيينه الى المجلس القضائي)

المادة ٣ - تلغى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-
الفقرة ٤ - (قد امضى سنة واحدة قاضيا تحت التدريب ، او ان يكون من الخامين الاساندة ، أو ممن يشغل عند نفاذ هذا القانون احد الاعمال القلمية في المحاكم النظامية ، او في وزارة العدل و امضى في عمله مدة سنتين او ان يكون مجموع المدة التي قضاه في الحماية وفي الاعمال القلمية المشار اليها مدة سنتين على الأقل ، ولا يشمل هذا الشرط القضاة تحت التدريب .

المادة ٤ - تلغى المادة ١١ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ١١ - تجري الترفيعات في الوظائف القضائية بحسب الأهلية والكفاءة واذا تساوت الأهلية والكفاءة بين القضاة يرجع من كان اقدم في الدرجة ، وتقرر الاقدمية بحسب تاريخ نيل الدرجة الحاليه ، فان اتحد التاريخ رجح الى الدرجة التي قبلها وهكذا ... حتى اذا اتحدت الأقدمية في جميع الدرجات السابقة يرجع الى أقدمية الخلفة .

المادة ٥ - تضاف الفقرة (ج) الى المادة ١٣ من القانون الأصلي :-
الفقرة ج- تعتبر محكمة استئناف ضريبة الدخل محكمة استئناف عادية لغايات هذا القانون .

هكذا من الله على

المادة ٦ - تلغى المادة ١٥ من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ١٥ - يشكل المجلس القضائي من سبعة أعضاء على الوجه التالي :

١ - رئيسا محكمة التمييز على ان يكون الرئيس الأول رئيسا له .

٢ - عضو من محكمة التمييز حسب الأقدمية وفي حالة التساوي ينتخب الأكبر سنا .

٣ - رئيس النيابة العامة

٤ - رئيس محكمة استئناف عمان

٥ - رئيس محكمة استئناف القدس

٦ - وكيل وزارة العدلية

أعضاء

وعند غياب الرئيس الأول يرأس المجلس الرئيس الثاني وفي هذه الحالة ينضم الى المجلس احد اعضاء محكمة التمييز الآخرين بحسب الأقدمية وعند غياب الرئيسين يرأس المجلس أقدم أعضاء المحكمة الموجودين وفي هذه الحالة ينضم الى المجلس عضو من أعضاء المحكمة الآخرين حسب الأقدمية ، وعند غياب رئيس النيابة العامة يحل محله أحد أعضاء محكمة التمييز الآخرين حسب الأقدمية ، وعند غياب رئيس محكمة الاستئناف يحل محله من يليه في الأقدمية من أعضاء محكمته ، وعند غياب وكيل وزارة العدلية يحل محله أقدم أعضاء محكمتي الاستئناف .

وتعني كلمة « الغياب » لأغراض هذه المادة الغياب عن الوظيفة او تغذر الحضور لأي سبب مشروع .

المادة ٧ - تلغى المادة ٢٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ٢٣ - يخضع القضاء فيما يتعلق بالاجازات على اختلاف أنواعها للاحكام الخاصة في الاجازات المنصوص عليها في نظام الموظفين المدنيين .

١٩٦٥/٥/١٢

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء

وصفي التل

وزير العدلية

عبد الرحيم الواكد

بسم الله الرحمن الرحيم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور :

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٥

قانون مؤقت معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

—•—•—

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤقت معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في نشرة الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الى المادة الرابعة من القانون الاصلي الفقرتان التاليتان برقم ٣ و ٤ .

فقره ٣ - يكون للقاضي تحت التدريب الملحق لمحكمة بدائية صلاحية النظر في القضايا الصلحية التي يحيلها اليه رئيس المحكمة .

فقره ٤ - المجلس القضائي ان يلحق بوزارة العدلية عددا من القضاة بسبب مقتضيات الحاجة ولوزير العدلية ان يعير او ينتدب ايا منهم لاية محكمة نظامية او خاصة للمدة التي يراها مناسبة دون التقيد بالمدة المحددة للانتداب المنصوص عليها في قانون استقلال القضاء وله ان ينتدب ايا منهم للقيام بأي عمل في دوائر النيابة العامة .

المادة ٣ - تلغى المادة التاسعة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ٩ - أ - تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيسين وخمسة قضاة وتنعقد من رئيس واربعة قضاة على الاقل الا في قضايا العدل العليا والقضايا الصلحية فتعقد من رئيس وقاضيين على الاقل .

ب - اذا اشترك الرئيسان في هيئة واحدة فيرأس المحكمة الرئيس الاول

ج - اذا لم يشترك اي من الرئيسين في الهيئة المنعقدة فيرأس المحكمة القاضي الاقدم .

د - عند وقوع خلاف في الرأي تصدر المحكمة قرارها بالاكثرية .

المادة ٤ - تضاف العبارة التالية الى نهاية الفقرة الاولى من المادة ٢٣ من القانون الاصلي .
(واتلاف القضايا التي لا فائدة من بقائها او التي مر عليها الزمن) :

١٩٦٥/٥/١٢

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء

وصفي التل

وزير العدلية

عبد الرحيم الواكد

هذه من الأصول